المملكة العربية السعودية
وقف تعظيم الوحيين - المدينة المنورة
خدمة القرآن الكريم والسنة المطهرة
في بلد الرسول الكريم ﷺ

وقف تعظيم الوحيين

# مجلة تعظيم الوحيين

مجلّة دوريّة علميّة محكّمة، تُعنى بنشر بحوث الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما

## موضوعات العدد:


- المعاني المستنبطةُ بتدبر القراءات (سورةُ البقرة أُنمُوذجًا)
  د. طلال بن أحمد بن علي بن محمد
- الشيخ علي بن محمد المِصري ومنهجه في القراءات في كتابه (الأجوبة الجلية عن الأسئلةِ الخفيةِ)
  د. عبد الرحمن بن سعد بن عائض الجُهَني
- منهج القرآن الكريم في توجيه بعض الخلافات الأُسرية في ضوء اختلاف القراءات القرآنية (دراسة وصفية)
  د. بشرى حسن هادي اليمني
- حفاوة الله بالأنبياء والرسل في القرآن دراسة تفسيرية موضوعية تطبيقية
  د. حسن بن ثابت بن صلاح الحازمي
- الآيات القرآنية النازلة في عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وموافقاته - جمعًا ودراسةً
  د. أسماء محمد عبد الرحمن العجلان
- تنظيم العلاقات التبادلية الاقتصادية في ضوء الكتاب والسنة
  د. فهد بن محمد بكر عابد
- ضمير الغائب مع مفسره في الكلام العربي
  د.مطيعة بنت محمد شويط الحربي




العدد الرابع عشر - السنة السابعة - رجب ١٤٤٥هـ - يناير ٢٠٢٤م

ردمد : X ٧٧٤ - ١٦٥٨

المملكة العربية السعودية
وقف تعظيم الوحيين - المدينة المنورة
خدمة القرآن الكريم والسنة المطهرة
في بلد الرسول الكريم ﷺ

# مجلة تعظيم الوحيين

مجلّة دوريّة علميّة محكّمة

تُعنى بنشر بحوث الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما

العدد الرابع عشر - السنة السابعة -رجب ١٤٤٥هـ -يناير ٢٠٢٤م

حقوق الطبع محفوظة لمجلة تعظيم الوحيين

ترخيص وزارة الثقافة والإعلام -الرياض، المملكة العربية السعودية

برقم: (٨٠٤٤)، وتأريخ: ١٤/ ٤/ ١٤٣٦هـ

رقم الإيداع: ٩٩٣٩/ ١٤٣٨

تأريخ: ٢٨/ ١/ ١٤٣٨

ردمك: x ٧٧٤ - ١٦٥٨

## عناوين المراسلات والاستفسارات

جميع المراسلات تكون باسم رئيس تحرير المجلة:

البريد الالكتروني للمجلة: **mjallah.wqf@gmail.com**

**مَجَلّةُ تَعْظِيمِ الوَحْيَيْنِ، وقف تعظيم الوَحْيَيْنِ،**

حي الهدا- المدينة المنورة: ص. ب: ٥١٩٩٣، الرمز البريدي: ٤١٥٥٣،

المملكة العربية السعودية.

**هاتف المجلَّة:** ٠٠٩٦٦١٤٨٤٩٣٠٠٩

**جوال المجلَّة وواتسآب:** ٩٦٦ ٥٣٥٥٢٢١٣٠+

**تويتر: @mjallawqf**

**موقع المجلة :** WWW.JOURNALTW.COM

**بفضل الله وتوفيقه تم اعتماد مجلة تعظيم الوحيين في معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية "ارسيف Arcif" لعام ٢٠٢١م**

المواد العلميَّة المنشورة في المجلَّة تُعبِّر عن وجهة نظر أصحابها وآرائهم

مجلة تعظيم الوحيين

# ضمير الغائب مع مفسره
# في الكلام العربي

د. مطيعة بنت محمد شويط الحربي

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية (النحو والصرف) بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

بجامعة طيبة بالمدينة المنورة – المملكة العربية السعودية

mlikaa666@hotmail.com

مجلة تعظيم الوحيين

# ملخص البحث

## موضوع البحث:

دراسة ضمير الغائب مع مفسره دراسة نحوية؛ بتعريفه وتعريف مفسره، لغة واصطلاحا، ودراسة أهمية هذا الضمير من حيث ربط الكلام بعضه ببعض، ودراسة أقوال النحاة القدامى التي وردت في كتبهم، ودراسة شواهدهم النثرية والشعرية، التي استشهدوا بها، ودراسة الشواهد القرآنية عند المفسرين في هذا الموضع.

## أهداف الدراسة:

١- البحث في مواضع الضمير مع مفسره في كلام العرب، من حيث تقدمه عنه، أو تأخره عليه، ومحاولة التقريب بين أقوال النحاة القدامى في ذلك؛ بتقسيم هذه المواضع إلى ثلاثة أقسام:

**الأول**: وجوب تقديم المفسر عن ضميره ؛ وهذا هو الأصل

**الثاني**: جواز تأخر المفسر عن ضميره.

**الثالث**: وجوب تأخر المفسر على ضميره وهو خلاف الأصل.

٢- إيراد جميع الشواهد النحوية (النثرية والشعرية) التي استشهد بها النحاة، وتوجيهها بما يتفق مع قاعدة ضمير الغائب مع مفسره عند النحويين.

## مشكلة البحث:

١- ما الأصل في موقع الضمير مع مفسره هل يتقدم عليه أم يتأخر عنه؟

٢- ما توجيه المواضع التي ورد فيها الضمير مخالفا للقاعدة النحوية؟

٣- هل اتفق النحويون والمفسرون في توجيه الشاهد القرآني للضمير مع مفسره؟

## منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي، من خلال التعريف بضمير الغائب عند اللغويين، والنحاة، وتتبع ما ذكره النحاة في كتبهم، وتحليل الشواهد التي استشهدوا بها، وتوجيهها بما يتفق مع القاعدة الأصل.

## نتائج البحث:

الوقوف على عدد من النتائج، منها:

١- أهمية الضمير كرابط لغوي بين أجزاء الجملة الواحدة.

٢- تقارب آراء النحاة في توجيههم لضمير الغائب في حال تأخره على مفسره.

٣- دور السياق اللغوي والحالي في توجيه الضمير، وعائده .

## الكلمات الدَّالة (المفتاحية):

الضمير – الغائب – مفسره – الكلام العربي.

# المُقَدِّمَة

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه، والحمد لله الذي جعل الحمد مفتتح قرآنه، وآخر دعوى أهل جنانه، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد طه الأمين، وعلى آله وأصحابه الغر الميامين.

أمّا بعد، فإن الضمائر تعد من الأدوات الرابطة لأجزاء النص؛ حيث تقوم مقام اللفظ الظاهر، فتغني عن إعادته، وتكراره، وتصل الجمل بعضها ببعض، وتعيد ما هو لاحق على ما هو سابق؛ فتربط أجزاء الكلام بأوله.

ومن القواعد المقررة في باب الضمائر أن ضمير الغائب الظاهر والمستتر لابد له من مفسّر يتقدمه، ويوضح حقيقة هذا الضمير، وهذه القاعدة لا خلاف فيها بين النحاة؛ فالمفسّر يتقدم ضميره كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق:١].

فضمير جمع المؤنث في ﴿لِعِدَّتِهِنَّ﴾ عائد على النساء.

ثم أنه وجد في كلام العرب ما ظاهره مخالفة هذه القاعدة؛ حيث تأخر المفسر عن ضميره نحو قولهم :( فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الحَكَمُ )، وورد ذلك في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه:٦٧].

وأحيانا أخرى قد يكون المفسر غير مذكور؛ نحو قوله تعالى:﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير:١٩] فالهاء تعود على القرآن الكريم، ولم يتقدم له ذكر.

ونحو قوله تعالى:﴿وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ [المزمل:١٠]. فالضمير (هم) عائد على (المشركين)، ولم يتقدم لهم ذكر.

فما وضع هذه القاعدة مع هذه الآيات القرآنية، وما ورد من أقوال العرب مما يخالف هذا الاصل؟

الحقيقة أن النحاة قرروا هذا الأصل في مؤلفاتهم، ونصوا عليه، ثم أتبعوا ذلك بتفريعات أخرى تتوافق مع هذه المواضع التي بعدت عن الأصل؛ بما يُعلم أن هذه القاعدة هي الأصل؛ إلا أنه قد يخرج عن هذا الأصل في مواضع معينة، فوجدت الزجاجي يعقد بابا في كتابه الجمل بعنوان (**باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر ومالا يجوز**) وقال في ثناياه: "ثم يتقدم المضمر في كلام العرب على الظاهر على وجهين"[(١)]. فوجدت في هذه العبارة هدفا أولاً، ومنطلقا لدراستي هذه، والمعنونة بـ(**ضمير الغائب مع مفسّره في الكلام العربي** )، والتي تسعى إلى تتبع هذه القاعدة عند النحاة، وذكر أهم النحاة الذين خصوها بالبحث والدراسة؛ فقد وردت أول ما وردت بعنوانها عند الزجاج كما تقدم، ولم أجد تخصيصا لها بعنوان مستقل بعد ذلك إلا عند ابن مالك في كتابه (**شرح التسهيل**) ، ثم شراح الألفية والنحاة من بعده على نحو ما نجد في كتاب (**تعليق الفرائد**) للدماميني، و(**حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**)، و(**ارتشاف الضرب**) لأبي حيان .

فتقاربت أقوالهم، وتلاقت في أمثلة، واختلفت في أخرى، مما كان هدفا آخر للبحث في هذه المسألة من خلال هذه الدراسة، على أنني لا أدعي التفرد في ذلك فالمصدر واحد والرواد كثيرون، إلا أن هذه الدراسة ستختلف عن غيرها بكونها دراسة نحوية دلالية تسعى إلى تتبع هذا الأصل عند جميع النحاة الذين عرضوا لهذه المسألة، وإيراد ما ذكروه في هذه المسألة بعناوينها المختلفة، ومحاولة تفنيد الآراء والمواضع، وتقسيمها إلى مواضع وجوب وجواز – حيث إن جل ما ذكر عند النحاة في كتبهم هو تأخر المفسّر عن ضميره وجوبا وهي المواضع الست المشهورة، أما المواضع الأخرى فقد كانت هناك إشارات يسيرة في كتب النحو، حاولت جمعها وشرحها في هذه الدراسة بما يسهل للباحث والقارئ لهذه المسألة فَهْمُ ذلك –.

(١) **الجمل في النحو**، (ص١١٧).

كما تختلف هذه الدراسة بكونها تسعى إلى الوقوف على جميع الشواهد النثرية والشعرية التي كانت موضع شاهد عند النحاة في عرضهم للضمير مع مفسّره، ودراستها، وعدم الاكتفاء بشواهد الآيات القرآنية كبقية الدراسات التي اطلعت عليها. فكان هذا هدفا ثالثا للبحث في المسألة فقد وجدت الباحثين والكتاب قد درسوا الضمير مع مفسره بدراسات مختلفة؛ منها الجانب التفسيري، ومنها الجانب البلاغي ومنها الفقهي. فآثرت أن تكون هذ الدراسة ضمن هذه الدراسات بجانبها النحوي، ومن هذه الدراسات التي ساهم فيها الباحثون:

- (**مرجع الضمير في القرآن الكريم**)، للمؤلف: محمد حسنين صبر.

- (**الضمائر المختلفة في القرآن الكريم**)، للمؤلف: ملفي الصاعدي.

- (**الضمائر في اللغة العربية**)، للمؤلف: محمد عبد الله جبر.

- (**عودة الضمير وأثره في توجيه أحكام الفقه الإسلامي**)، للمؤلف: إبراهيم إسلام حيدر.

وقد رتبت هذه الدراسة في **تمهيد**، و**أربعة مباحث**، و**خاتمه**.

**التمهيد**: تعريف الضمير لغة واصطلاحا، وتعريف المفسّر، وآراء النحاة في أهمية المفسّر.

**المبحث الأول**: وجوب تقديم المفسّر على ضميره؛ وهذا هو الأصل.

**المبحث الثاني**: جواز تأخير المفسر عن ضميره.

**المبحث الثالث**: وجوب تأخير المفسر عن ضميره؛ وهو خلاف الأصل.

**المبحث الرابع**: الضمير ومفسّره عند المفسرين.

**الخاتمة**: وفيها **أهم النتائج والتوصيات**.

# تمهيد

## أولا :تعريف الضمير لغة:

الضمير كلمة تدور على ثلاثة أحرف هي: الضاد، والميم، والراء.

قال الخليل بن أحمد: "الضمر: من الهزال، ولحوق البطن" (١).

وعند الأزهري: "الضمير اسم مفعول من أضمرته: إذا أخفيته وسترته. وإنما سمي مضمرا من قولهم أضمرت الشيء: إذا سترته، وأخفيته"(٢).

وقال ابن فارس: "الضاد والميم والراء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على دقة في الشيء، والآخر يدل على غيبة وتستر" (٣).

وفي القاموس المحيط: "الضمر: الهزال، ولحاق البطن، وأضمره أخفاه" (٤).

وقيل: "هو فعيل من الضمور، وهو الهزال سمي بذلك لأنه - في الغالب - قليل الحروف الموضوعة له، وغالبها مهموسة، وهي التاء والكاف والهاء، والهمس هو: الصوت الخفي(٥).

والضمير بمعنى المضمر على حدّ قولهم: عقدت العسل؛ فهو عقيد أي معقود.

فالمعنى اللغوي للضمير يدور حول الخفاء والستر، ولذلك يقال: أضمر في ضميره شيئا؛ إذا غيبه في قلبه وصدره.

(١) العين، (٧/ ٤١) مادة (ض م ر).
(٢) ينظر: شرح التصريح، (١/ ٩٧).
(٣) معجم مقاييس اللغة (٣/ ٣٧١)، مادة (ض م ر).
(٤) القاموس المحيط، (١/ ٤٢٩)، مادة (ض م ر).
(٥) ينظر: شرح شذور الذهب، (ص١٣٣).

الضمير اصطلاحا: هو الموضوع لتعيين مسماه؛ مشعرا بتكلمه، أو خطابه، أو غيبته [١].

والضمير اصطلاح بصري، والكوفيون يسمونه كناية ومكنيا؛ لأنه ليس باسم صريح، والكناية تقابل الصريح.

ويعد الضمير من المعارف، يقول سيبويه: "وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تضمر اسما بعدما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني، أو أنك تريد شيئا يعلمه" [٢].

والمبرد يقول: "إنما صار الضمير معرفة؛ لأنك لا تضمره إلا بعد ما يعرفه السامع؛ وذلك أنك لا تقول: مررت به، ولا ضربته، ولا ذهب، ولا شيئا من ذلك حتى تعرفه، وتدري إلى من يرجع الضمير" [٣].

## ثانيا: -تعريف العائد: ويسمى -أيضا- مفسّر الضمير، والمرجع:

ومرجع الضمير هو الاسم الذي يعود عليه ، ويبين المراد به [٤]. وهو الاسم المعوض عنه بالضمير.

إن ضمير الحاضر والمخاطب يفسرهما المشاهدة؛ بينما ضمير الغائب خالٍ من المشاهدة فاحتاج إلى ما يفسره؛ ذلك أن الواضع وضعه معرفة لا بنفسه؛ بل بسبب ما يعود إليه فإذا ذكر ولم يتقدم ما يفسّره بقي مبهما؛ لا يعلم المقصود به.

والنحاة القدامى لم يغفلوا مفسّر ضمير الغائب في دراساتهم النحوية، فمنهم من أفرده بمباحث مستقلة، ومنهم من أشار إليه إشارات يسيرة في مواضع متفرقة، ولعل أول من أفرده بالبحث والتوسع هو ابن مالك في شرحه للتسهيل فعقد فصلا في باب الضمير قال

(١) ينظر: **شرح التسهيل**، لابن مالك، (١/ ١٢٠)؛ و**شرح التصريح**، (١/ ٩٧).
(٢) **الكتاب**، (٢/ ٦).
(٣) **المقتضب**، (٤/ ٢٨٠).
(٤) ينظر: **معاني النحو**، لفاضل السامرائي، (ص٥٥).

فيه: "الأصل تقديم مفسّر ضمير الغائب، ولا يكون الأقرب إلا بدليل، وهو إما مصرح بلفظه، أو مستغني عنه بحضور مدلوله حسا أو علما، أو بذكر ما هو له جزء أو كل أو نظير، أو مصاحب بوجه ما" (١).

وأبو حَيّانَ في **ارتشاف الضرب** فقال: "ضمير الغائب يحتاج إلى المفسر، والأصل في مفسّره أن يكون مقدما عليه، فإذا تقدم اسمان مستويان في الإسناد كان الضمير عائدا على الأقرب ،إلا إذا دل عليه دليل على أنه لغير الأقرب" (٢).

والدّمَامينيُّ في تعليق الفرائد جعله في حديثه عن المضمر، فقال: «فصل: في ذكر مفسر ضمير الغائب، وشيء من أحكام ضمير الغيبة، وسبب بناء المضمر، وذكر مراتبه، وما يفعل عند اجتماعها» (٣).

والسّيوطِيّ في (**همع الهوامع**) ؛ فقال: "مسألة: الأصل تقديم مفسّر الغائب، ولا يكون غير الأقرب إلا بدليل؛ وهو لفظه ، أو مايدل عليه حسا أو علما ، أو جزؤه، أو كله، أو نظيره، أو مصاحبه بوجه، ويجوز تقديم مكمل معمول فعل أو شبهه على مفسّر صريح ؛ إن كان مؤخر الرتبة"(٤).

ونجد لهذه القاعدة – علاقة الضمير بمفسّره – إشارات يسيرة عند بعض النحاة فيذكره سيبويه؛ فيقول: "والإضمار الذي يجوز عليه السكوت نحو زيد ضربته إنما أضمر بعد ما ذكر الاسم مظهرا، فالذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه" (٥).

وابنُ السّرَاجِ؛ فقال:" أما تقديم المضمر على الظاهر الذي يجوز في الفظ فهو أن يكون مقدّما في اللفظ مؤخرا في معناه ومرتبته" (٦).

(١) شرح التسهيل، (١/ ١٥٦).
(٢) ارتشاف الضرب، (٢/ ٩٤١).
(٣) تعليق الفرائد، (٢/ ١٠٦).
(٤) همع الهوامع، (١/ ٢١٨).
(٥) الكتاب، (٢/ ١٧٦).
(٦) الأصول، (٢/ ٢٣٨).

ويحدد الزركشي ذلك بقوله:" المضمر لا يكون الا بعد الظاهر لفظا أو مرتبة، أو لفظا ومرتبة، ولا يكون قبل الظاهر لفظا ومرتبة؛ إلا في أبواب ضمير الشأن والقصة، وباب نعم وبئس....." [1].

وبالنظر فيما ذكره مشايخنا النحاة في مفسّر ضمير الغائب مع ضميره، وما أوردوه من تقسيمات مختلفة، وما جاء من اختلافات في بعض مواضع المفسّر مع ضميره من حيث التقديم والتأخير، وجدت أنه يمكن تقسيم أحوال للمفسّر مع ضميره إلى ثلاثة مواضع، سيكون كل موضع في مبحث مستقل، على النحو التالي:

(١) البرهان، (٤/ ٣٨).

## المبحث الأول:

## تقديم المفسّر عن ضميره وجوبا؛ وهو الأصل

الأصل في مفسّر ضمير الغائب عند النحاة هو التقدم على ضميره؛ فنقول: زيدٌ رأيته، وعمرو لقيته؛ فالهاء في (لقيته) عائدٌ على (عمرو). وقد نص النحاة على هذا الأصل:

فعبر عنه ابن الحاجب والرضي بالتقدم اللفظي والمعنوي(١).

وأكده ابن مالك بقوله:" الأصل تقديم مفسّر ضمير الغائب" (٢).

وكذلك الدماميني؛ حيث قال: "الأصل تقديم مفسّر ضمير الغائب عليه؛ لأن الواضع وضعه معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود إليه (٣).

ويقول الخضري: "واعلم أن ضمير الغائب لابد من تقدم مرجعه لفظا، ولو بإمادته"(٤).

ويقول أبو حيان:" والأصل في مفسّره أن يكون متقدّما عليه" (٥).

ويقول السيوطي: "الأصل تقديم مفسّر الغائب، ولا يكون غير الأقرب إلا بدليل؛ وهو لفظه، أو ما يدل عليه"(٦).

ويقول الصبان في حاشيته: "وتقدم الذكر لفظا أن يتقدم المرجع صريحا لتقدمه رتبة، نحو: جاءني رجل؛ فأكرمته...." (٧).

وهذا الأصل لا خلاف فيه بين النحاة، وشواهده كثيرة في كلام العرب، وفي كتاب الله

(١) ينظر: الكافية، (٢/ ٧)؛ وشرح الرضي للكافية، (٢/ ٥).
(٢) شرح التسهيل، (١/ ١٥٦).
(٣) تعليق الفرائد، (٢/ ١٠٦).
(٤) حاشية الخضري، (١/ ١١٠).
(٥) ارتشاف الضرب، (٢/ ٩٤١).
(٦) همع الهوامع، (١/ ٢١٨).
(٧) حاشية الصبان، (١/ ١٠٨).

الكريم ؛ فنحن نقول :(الكتابُ قَرأْتُهُ) و (المُصْحفُ رَتّلتُهُ).

منه قوله تعالى:﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة:٢].

فالهاء في (فيه)يعود على الاسم الظاهر المتقدم، فهو (الكتاب).

وقوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ ﴾ [النور:٤٠].

فالهاء في الفعل (يراها)عائد على يده المتقدم ذكرها.

وقوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴾ [البقرة:٤٦].

فالضمير في (إليه)عائد على لفظ الجلالة ربّهِمْ، المتقدم ذكره.

وقوله تعالى:﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ ﴾ [البقرة:٤٨].

فالضمير في (منها) يرجع إلى (النّفس) الثانية العاصية.

وشواهد هذا الموضع كثيرة في القرآن الكريم؛ لأنه على الأصل.

وباستعراض آراء النحاة في هذا الموضع؛ وإن اختلفت تعبيراتهم في ذلك، وتفاوت توجيهاتهم للآيات القرآنية، فيمكن التقريب والترتيب بين هذه الآراء بأن يكون هذا التقديم الواجب جاء على عدة صور:

**الصورة الأولى: التصريح بلفظ المفسّر**[1]؛ وذلك بأن يذكر صراحة قبل ضميره ؛على نحو قولنا: (زيد لقيته)، يقول الرضي:" التقدم اللفظي أن يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا؛ سواء من حيث المعنى أيضا متقدما نحو: ضرب زَيْدٌ غلامَهُ "[2].

(١) ينظر: شرح التسهيل، (١/ ١٥٨)؛ وهمع الهوامع، (٢/ ٢٢٢)؛ وتعليق الفرائد، (٢/ ١٠٩).
(٢) شرح الكافية، (١/ ٦).

واستشهد النحاة على هذه الصورة بقوله تعالى:﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة:١٢٤].

فالهاء في (رَبّهِ) عائد على إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وقد صرح بلفظه.

ومنه قوله تعالى:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ﴾ [البقرة:٢٨٢]، الضمير في ( فَاكتبُوهُ) عائد على ما تقدم ذكره؛ وهو الدَّيْن.

**الصورة الثانية: التصريح بلفظ شيء من مادة المفسّر**، وذلك كالتصريح بمصدره؛ نحو قوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٨].

الضمير (هو) عائد على (العدل) وهو مصدر للفعل (اعدلوا). أي: التزموا العدل في كل أحوالكم؛ يقول ابن عاشور:" هو أقرب عائد على العدل المفهوم من تعدلوا؛ لأن عود الضمير يكتفي فيه بكل ما يفهم، حتى قد يعود على مالا ذكر له" (١).

وقوله تعالى:﴿وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾ [النحل:١٢٦].

فـ (هو) عائد على المصدر المفهوم من ذلك الفعل؛ أي: صبركم (٢).

ومنه –أيضا– قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الممتحنة:١].

الهاء في (يفعله)عائد على المصدر المفهوم من الفعل المتقدم (اتَّخَذَ)، وهو: الاتخاذ. أي: ومن يفعل ذلك بعد النهي الوارد فقد ضل عن سواء السبيل (٣).

**الصورة الثالثة: الاستغناء عن ذكر المفسّر صراحة؛ بما يدل عليه حسا**؛ أي: أن المفسّر لا يذكر صراحة، ولا يذكر شيء من مادته، وإنما يكون حاضرا حسا، وقد استشهد النحاة لهذه

(١) **التحرير والتنوير**، (٦/ ١٣٥).
(٢) ينظر: **البحر المحيط**، (٥/ ٥٤٩).
(٣) ينظر: **المحرر الوجيز**، لابن عطيّة، (١٥/ ٤٨٥).

الصورة بآيتين؛ هما:

قوله تعالى: ﴿ قَالَ هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِيۚ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۡ أَهۡلِهَآ ﴾ [يوسف:٢٦].

فالضمير (هي) عائد على (زليخا) لكونها كانت حاضرة حقيقة [١].

وقوله تعالى: ﴿ قَالَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ ﴾ [القصص:٢٦].

فالهاء عائد على (موسى) عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ، لكونه حاضرا حسا.

علق الآلوسي على الآية بقوله: "أن موسى- عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ - لم يسبق له ذكر عند حضوره مع بنت شعيب - عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ - وقد قالت :(يا أَبَتِ) وقصدها بالضمير الرجل الحاضر؛ الذي بان له من قوته وأمانته الأمر العظيم"[٢].

ومنه في النظم قول الشاعر[٣]:

وَما أَدري إِذا يَمَّمتُ وَجهاً أُريدُ الخَيرَ أَيُّهُما يَليني

فالشاعر لم يذكر إلا الخير، وأتى بضمير المثنى راجعا إليه وإلى الشر؛ وذلك استحضارا لمعنى الشر؛ الذي يصاحبه في الحضور[٤].

ومنه أيضا قول الشاعر[٥]:

على مِثْلِهَا أَمْضي إذا قالَ صاحبي ... ألا لَيْتَنِي أفديكَ منها وأُفْتَدِي

فالهاء في (منها)عائد على غير مذكور، ولكنه علم من السياق؛ وهو: الفلاة [٦].

(١) ينظر: **شرح التسهيل**، (١/ ١٥٧).
(٢) **الآلوسي**، (١٢/ ٢٢٠).
(٣) **البيت من الوافر**، وهو للمثقب العبدي في ديوانه ، (١/ ١٥)؛ و **خزانة الأدب**، (٤/ ٤٢٩).
(٤) ينظر:**البحر المحيط**، (٢/ ٢٨).
(٥) البيت من **الطويل**، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه، (ص٢٩)؛ **والدرر**، (٢/ ٢٦٩).
(٦) ينظر: **الإنصاف**، (٢/ ٩٧).

المعنى: يقول: على مثل هذه الناقة أمضي أسفاري، أذهب لحاجاتي حتى بلغ الأمر غايته، قال صاحبي: ليتني أقدر على أن أخلصك من مشقة هذه الفلاة، وأخلص نفسي من عنائها ووعثائها.

**الصورة الرابعة: الاستغناء عن ذكر المفسّر؛ بما يدل عليه معنى**؛ أي يكون معلوما من السياق؛ فمعرفة مرجع الضمير في هذا الموضع يعتمد على السياق اللغوي أو الحالي؛ الذي ورد فيه الضمير.

يشير سيبويه إلى ذلك بقوله في باب الإضمار مع كان:" ومثل ذلك قول العرب: من كذب كان شرا له، يريد: كان الكذب شرا له، إلا أنه استغني بعلم المخاطب؛ قد علم أنه الكذب" (١).

يقول ابن الشجري عن هذا الموضع: " رجوع الضمير إلى معلوم قام العلم به، وارتفع اللبس فيه بدليل لفظي أو معنوي مقام تقدم الذكر له؛ فأضمروه اختصارا، وثقة بفهم السامع"(٢).

يقول السيوطي:" وقد يستغني عنه بما يدل عليه علما....."(٣).

ويقول الخضري: "واعلم أن ضمير الغائب لابد من تقدم مرجعه لفظا أو معنى بأن يعلم من السياق" (٤).

وسبقهم الرضي في ذلك، وعبر عنه بقوله: "الثاني أن يدل سياق الكلام على المفسّر التزاما لاتضمنا" (٥).

(١) الكتاب، (٢/ ٣٩١).
(٢) أمالي ابن الشجري، (١/ ٥٩).
(٣) همع الهوامع، (١/ ٢١٩).
(٤) حاشية الهضري، (١/ ١١٠).
(٥) شرح الكافية للرضي، (٢/ ٤).

ويستشهد الزمخشري بأن العرب تقول :(أَرْسَلَت)، يريدون جاء المطر، ولا تكاد تسمعهم يقولون: السماء" [1].

واستشهد النحاة لهذا الموضع بقوله تعالى:﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ [القدر:١].

فالهاء في ﴿أَنزَلْنَٰهُ ﴾ عائد على القرآن الكريم، ولم يتقدم له ذكر لكن معلوم أن الذي أنزل في ﴿لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ هو القرآن الكريم، يقول ابن خالويه: " فإن سأل سائلٌ فقال: المكنى لا يكون إلا بعد ظاهر، وهذه أول سورة، فلم كنى عن شيء لم يتقدم ذكره؟ فالجواب في ذلك أن العرب قد تكني عن الشيء وإن لم يتقدم ذكره إذا كان المعنى مفهوما؛ كقولهم: ما عليها أعلم من فلان؛ يعنون: الأرض" [2].

والمواضع في ذلك كثيرة؛ حيث إن اللفظة المفردة يتجدد معناها بانتظامها داخل النص .

فمنه قوله تعالى:﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ﴾ [الشمس:٣]، الهاء في ﴿جَلَّىٰهَا ﴾ عائد إلى الظلمة؛ يقول الفراء: "جلى الظلمة؛ فجاز الكناية عن الظلمة، ولم تذكر ؛لأن معناها معروف، ألا ترى أنك تقول: أصبحت باردة، وأمست باردة، وهبت شمالا؛ فكنى عن مؤنثات لم يجر لهن ذكر؛ لأن معناها معروف" [3].

ومنه – أيضا – قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ [النساء:١١].

الهاء في (أَبَويهِ) عائد على الميت؛ لأن سياق الآية يتحدث عن الميراث. يقول أبو حيان: "والضمير في أبويه عائد على ما عاد عليه الضمير في ترك وهو ضمير الميت الدال عليه معنى الكلام وسياقه" [4].

(١) ينظر:الكشاف، (٤/ ٦٦٣).
(٢) إعراب ثلاثين سورة، (ص١٤٢).
(٣) معاني القرآن، (٢/ ٤٠٣).
(٤) البحر، (٣/ ٤٠٥).

ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾ [الحجر:٣٩].

فالمفسّر لم يتقدم له ذكر؛ بل هو مفهوم من السياق، فالمقصود بالمفسّر – هنا – ذرية آدم، ويدلل أبو حيان على ذلك بقوله: "ولذلك قال في الآية الأخرى: ﴿لَئِنۡ أَخَّرۡتَنِ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَأَحۡتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ [الإسراء:٦٢] "[(١)].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [هود:٤٤].

﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ ﴾ فالضمير يعود إلى سفينة نوح التي ورد ذكرها في سياق سابق مستقل ومقطوع عن الجملة، لكنها ظلت معلومة من المقام السردي للآيات.

ومنه في النظم قول بشار بن برد[(٢)]:

إذا ما غَضِبنا غَضبَةً مُضَرِيَّةً  هَتكنا حِجابَ الشَمسِ أَو قطرت دما

فالضمير في (قَطرت) يعود إلى السيوف أو الرماح من دون ذكرها، فهي ليست مذكورة، والسياق هو الذي وضحها؛ فمقام الفخر أوحى بالسيوف.

**الصورة الخامسة: أن يستغني عن ذكر المفسِّر بذكر مستلزم من مستلزماته:**

وقد جمعت الدراسة في هذا الموضع عدة أقسام ذكرها النحاة في تقسيمات أخرى.

فابن الشجري ذكر هذا الموضع ضمن الموضع السابق بقوله:" وارتفع اللبس فيه بدليل لفظي " [(٣)].

وذكره ابن مالك بقوله: "كالاستغناء عن المفسِّر بالجزء، أو الكل، والاستغناء بالنظير، أو

(١) ينظر: **البحر**، (٥/ ٤٥٤).
(٢) **البيت من الطويل**، وهو لبشار بن برد في ديوانه، (٤/ ١٦٣)؛ وللغنوي في **لسان العرب**، (١/ ٢٩٩).
(٣) ينظر: **أمالي ابن الشجري**، (١/ ٥٩).

مصاحبة بوجه ما أو بذكر ما صاحب الضمير" [1].

وهذا الموضع – بحسب ما ذكره النحاة – يعتمد على القرينة اللفظية المذكورة؛ والتي تشير إلى المفسِّر وترتبط به بأمر ما. وشواهد هذا الموضع كثيرة في القرآن الكريم، وفي أشعار العرب.

منه قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾ [الواقعة:٨٣].

فالضمير (التاء) في ﴿بَلَغَتِ﴾ لم يتقدم له مفسِّر؛ وإنما عاد الضمير على غير مذكور دال عليه بالالتزام؛ وهي (الروح)، وذلك أن الألفاظ التي وردت دلت على هذا المضمر المفسِّر وهي (بلغت-الحلقوم)، يقول القرطبي : "فهلا إذا بلغت النفس أو الروح الحلقوم، ولم يتقدم لها ذكر؛ لأن المعنى معروف" [2].

ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾[ص:٣٢]، عاد الضمير على مفسر غير مذكور، وهو الشمس، وذلك لدلالة الألفاظ الواردة في ذلك وهي( العشيّ) وقد عرض الفراء الموقف الذي تتحدث عنه الآية؛ فقال: "إن سليمان – عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ – كان قد غنم تلك الخيل، فلما صلى الظهر دعا بها، فلم يزل يعرضها حتى غابت الشمس، ولم يصل العصر" [3]. ويقول الزجاج في ذلك، ويستغرب قول اللغويين إن الشمس لم يجر لها ذكر: " لأن في الآية دليلا يدل على الشمس، وهو قوله: إذا عرض عليه بالعشي، و(العشي) في معنى زوال الشمس حتى توارت بالحجاب، وليس يجوز الإضمار، إلا أن يجري ذكر أو دليل بمنزلة الذكر" [4].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾ [البقرة:١٧٨].

(١) ينظر: شرح التسهيل، (١/ ١٥٧)؛ همع الهوامع، (١/ ٢١٨).
(٢) الجامع لأحكام القرآن، (١٤/ ٢١٠).
(٣) معاني القرآن، (٢/ ٤٠٤).
(٤) معاني القرآن وإعرابه، (٤/ ٣٣١).

فالضمير في (إليه) يعود على (العافي) فـ (عُفِي) يستلزم عافيا أعيد عليه الهاء في (إليه).

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر:١١].

أعيد الضمير على غير المُعَمّرِ؛ لأن ذكر المُعَمِّرِ يدل عليه لتقابلهما؛ فكأنه يصاحبه الاستحضار الذهني. قال الفراء:" ولا ينقص من عمره، يريد آخر غير الأول، ثم كنى عنه بالهاء؛ كأنه الأول، مثله في الكلام: عندي درهم ونصف يعني نصف آخر؛ فجاز أن يكنى عنه بالهاء؛ لأن لفظ الثاني قد يظهر كلفظ الأول؛ فكنى عنه ككناية الأول"[(١)]. وإلى ذلك أشار كثير من المفسرين.

ومنه في الشعر قول الشاعر[(٢)]:

أَماوِيُّ ما يُغني الثَراءُ عَنِ الفَتى إذا حَشرَجَت نَفسٌ وَضاقَ بِها الصَدرُ

التاء في (حَشرَجَت) عائد على النفس؛ ولم يتقدم لها ذكر؛ وإنما دال عليه بمستلزم وهو (حشرجت)، وبكلمة (الفتى)، حيث إن النفس بعض (الفتى)[(٣)].

ومنه قول الآخر[(٤)]:

فَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

(١) **معاني القرآن**، (٢/ ٣٦٨).
(٢) **البيت من الطويل**، وهو لحاتم الطائي، في **ديوانه**، (ص١٩٩)؛ و**جمهرة اللغة**، (١/ ٣٤)؛ و**خزانة الأدب**، (٤/ ٢١٣)؛ والصاحبي في **فقه اللغة**، (ص٢٦١)؛ وبلا نسبة في **لسان العرب**، (٢/ ٢٣٧). والهمزة النداء ومأوى: مرخم، أصله: ماوية، اسم أمه وهي بنت عفير، وكانت تلومه. وأصله: نسبة للماء، لأنها تشبهه في اللين والرقة والصفاء والثراء. والثروة: الغنى. والحشرجة: تردد النفس في الصدر.
(٣) ينظر: الهمع، (٢/ ٢١٩).
(٤) البيت بلا نسبة في **شرح الأشموني**، (٢/ ٣٢٣)؛ و**لسان العرب**، (٨/ ٤٠٤)؛ و**المقاصد النحوية**، (٣/ ٥٣٤)،( الحادي ) سائق الإبل ( تلع الضحى ) كناية عن ارتفاع الشمس ( أواقع ) جمع واقعة، وأصله وواقع؛ فقلب الواو الأولى همزة لاستثقال واوين في أول الكلمة، والمعنى: مثلك في تأبين عروة، وقد امتدت أيدينا لقتله، كمثل من يحدو إبله، وطيور المنايا منقضة عليها، فلا فائدة في التأبين ولا الحداء.

لكَالرَّجُلِ الحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيْرُ المَنَايَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِع

فالضمير في (فوقهن) يعود إلى الإبل المنبه عليها لفظ (الحادي)، فإن الحادي يستدعي إبلا محدوة؛ فأغنى ذلك عن ذكرها[1].

ومنه – أيضا – قول الشاعر[2]:

صَهباءَ مِنها كالسَّفينةِ نَضَّجَت بِهِ الحَملَ حَتى زادَ شَهراً عَديدُها

فالهاء في منها، عائد على الإبل، ولم يجر لها ذكر ؛ولكن القرينة هي السفينة.

(١) ينظر: **شرح التسهيل**، (ص١٥٨).
(٢) **البيت من الطويل**، وهو لحميد بن ثور في **ديوانه**، (ص٧٣)؛ **ولسان العرب**، (٢/ ٢٧٩) (نضج).

## المبحث الثاني:
## تأخير المفسِّر عن ضميره جوازا

وقد عبر النحاة عن هذا الموضع بأنه هو الذي يتأخر فيه المفسر لفظا، لا رتبة.

وجعلوا ذلك في كل ضمير اتصل بمنصوب أو مجرور، وأنّه يمنع ذلك إذا اتصل بمرفوع.

يقول ابن مالك: "ويقدم الضمير المكمل معمول فعل على مفسّر صريح كثيرا؛ إن كان المعمول مؤخر الرتبة" (١).

ويقول السيوطي: " وقد يخالف الأصل السابق في تقديم المفسِّر، فيؤخّر عن الضمير" (٢).

ويقول الدماميني:" وقد يُقَدّم الضمير المكمل معمول فعل نحو: ضَرَبَ غُلامَه زيدٌ" (٣).

وسبقهم الزجاجي في تحديد هذه المسألة؛ فقال:" مضمر تقدم لفظا؛ وهو مؤخر في المعنى، وقد علم أن موضعه متأخر؛ فجاز لذلك تقديمه"(٤).

وعبر الرضي عن هذا الموضع بقوله:" والتقدم المعنوي أن لا يكون المفسّر مصرحا بتقديمه؛ بل هناك شيء آخر غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسّر قبل موضع الضمير" (٥).

وتدل الشواهد التي أوردها الزجاجي، والرضي لهذا الموضع على أن تأخير المفسّر جوازا يكون مع الضمير المتصل بالاسم المنصوب أو المجرور؛ وذلك على النحو التالي:

١- معنى الفاعلية، المقتضي كون الفاعل قبل المفعول، نحو: قولهم ( ضَربَ غُلامَه زيدٌ) فالرتبة - في كلام العرب - أن يكون الفاعل قبل المفعول به على كل حال، ثم اتسع كلامهم

(١) شرح التسهيل، (١/ ١٥٩).
(٢) همع الهوامع، (١/ ٢٢٠).
(٣) تعليق الفرائد، (٢/ ١١٤).
(٤) الجمل، (ص١١٨).
(٥) شرح الكافية، (٢/ ٤).

فقدم المفعول به على الفاعل؛ إذا عرف معناه".[1]

ومنها قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه:٦٧]، فالهاء في (نفسه) عائد على (موسى) الذي هو فاعل أوجس، وقد تأخر عنه ضميره.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [القصص:٧٨].

فالهاء عائد على المتأخر لفظا - على أحد التوجيهات في ذلك -، وهو كلمة (المجرمون) التي هي نائب فاعل؛ أي أن الملائكة لا تسأل المجرمين عن ذنوبهم؛ لأنهم يعرفون بسيماهم من السواد والتشويه[2]، ونحو ذلك .

ومنه في الشعر قول الشاعر[3]:

نالَ الخِلافَةَ أوْ كانَتْ لَهُ قَدَرا  كَمَا أَتى رَبَّهُ مُوسَى عَلى قَدَرِ

ف(موسى) فاعل، و(رَبَّه) مفعول مقدم، وقد اتصل به ضمير يعود على (موسى) المتأخر لفظا لا رتبة.

٢- معنى الابتداء؛ المقتضي كون المبتدأ قبل الخبر؛ في نحو قولهم:( في داره زيدٌ).

ومنه قول العرب ( فِي بيتِهِ يُؤْتَى الحَكَمُ)، فالضمير في «بيته» عائد إلى الحكم الذي تأخر لفظا ، لكنه متقدم حكما، لأن التقدير: (الحَكَمُ يُؤتَى في بيتِهِ). وكقولهم (فِي أكْفَانِهِ لُفّ المَيّتُ)، وتقديره :(الميّتَ لفّ في أكفانِهِ).

٣- معنى المفعول الأول، المقتضي تقديمه على الثاني؛ نحو قولهم: (أعْطَيْتُ دِرهَمَه زيدًا)

(١) ينظر: شرح الجمل الكبرى، (ص٩٩).
(٢) ينظر: تفسير القرطبي، (١/ ٣٩٥).
(٣) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه، (ص٤١٦)؛ والأزهية، (ص١١٤)؛ وخزانة الأدب، (١١/ ٦٩)؛ ومغني اللبيب، (١/ ٦٢)؛ وشرح الأشموني، ١/ ١٧٨).

ومنه قول الشاعر[١]:

من تَلقَ يَوماً عَلى عِلّاتِهِ هَرِماً  تلقَ السَماحَةَ مِنهُ وَالنَدى خُلُقا

"الهاء في (عِلاّتِهِ) تعود إلى هَرِم؛ لأنَّه في تقدير التقديم؛ لأنَّ التقدير من يلق يوما هَرِمًا على علاته، فلما كان) هَرِم) في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير وجب أن يكون جائزا.".

٤- معمول الصفة؛ نحو قولهم:( ضَرَبَ جَارِيةً يُحِبّهَا زَيدٌ).

٥- معمول الصلة؛ نحو قولهم: (ما أرادَ أخَذَ زيدٌ).

٦- معمول المضاف إليه: (ضَرَبَ غُلامَ أخيهِ زيدٌ).

وهذه المواضع ليس لها شواهد من القرآن الكريم، وكل ما استشهد به النحاة في هذه المواضع هو من كلام العرب.

(١) البيت من **البسيط**، وهو لزهير بن أبي سلمى، **ديوانه**، (ص٥٣)؛ و**الإنصاف**، (٢/ ٦٤).

## المبحث الثالث:

## تأخير المفسر عن ضميره وجوبا، وهو على خلاف الأصل

وعبّرُوا عنه بعودة الضمير على المتأخر لفظا ورتبة، وعبّرَ عنه الرضي بالتقدم الحكمي؛ وذلك بأن يكون المفسِّر مؤخرًا لفظا، وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير؛ إلا ذلك الضمير؛ فنقول إنّه وإن لم يكن متقدما على الضمير، لا لفظا ولا معنى، إلا أنه في حكم المتقدم؛ نظرًا إلى وضع ضمير الغائب [1]. والغرض من مخالفة الأصل- في هذا الموضع - هو قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسّر بأن يذكروا أمرا مبهما حتى تتشوق في نفس السامع إلى العثور على المراد به، ثم يفسروه؛ فيكون أوقع في النفس. و يكون ذلك المفسّر أيضا مذكورا مرتين بالإجمال أولا، والتفصيل ثانيا؛ فيكون آكد [2].

وهذا الموضوع هو الموضع الذي أسهب النحاة في ذكره، والتعريف به.

يقول أبو حيان:" وأما ما يتقدم الضمير، ويتأخر عنه مفسّره وجوبا، فمنه المجرور بـ(رُبّ)....."[3].

ويقول الدماميني: "ويتقدم الضمير على مفسره أيضا غير منوي به التأخير المجرور بـ(رُبّ)، أو رفع بنعم....."[4].

ويقول الخضري:" ولا يعود على ما تأخر لفظا ورتبة إلا في ست مسائل جعلوها في حكم المتقدم لنكات خاصة بها؛ كالإجمال ثم التفصيل"[5].

وباستعراض آراء النحاة في هذا الموضع فقد نصوا على أن تأخير المفسّر على المضمر وجوبا

(١) ينظر: شرح الكافية، (٢/ ٥).
(٢) ينظر: تعليق الفرائد، (٢/ ١١٠).
(٣) ارتشاف الضرب، (٢/ ٩٤٥).
(٤) تعليق الفرائد، (٢/ ١١٦).
(٥) حاشية الخضري، (١/ ١١٠).

يكون في ست مسائل:

**أولها: الضمير المرفوع فاعل لنعم وبئس وما جرى مجراها، ومفسّره نكرة بعده:**

يرد بعد فاعل نِعْمَ وبِئْسَ المضمر اسم منصوب لرفع إبهام الفاعل وتعيين جنسه، فالمفسّر خلف عن مفسره، وذلك نحو قولنا: نعم رجلا زيد، ففي نعم ضميرٌ مستكنٌ هو فاعل (نِعْمَ)، و(رجلا) تمييز لذلك الضمير [١].

وجاز الإضمار من غير تقدم شيء يعود عليه الضمير، اعتمادا على المفسّر المذكور بعده[٢].

ولابد من ذكر هذا التمييز، ولزومه، وقد نص سيبويه على ذلك: " ولا يجوز لك أن تقول: نعم، ولا: رُبّهُ، وتسكت؛ لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة ؛ وانما هو إضمار مقدم قبل الاسم، والإضمار الذي يجوز السكوت عليه إضمار بعدما ذكر الاسم مظهرا، فالذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه" [٣]. والعلة في تأخيره كما قال الدسوقي أن يحدث في النفس انبساط به؛ لأن ذكر الشيء مجملا ثم تفصيله، أوقع في النفس من كونه يذكر أولا مفصلا؛ لأن النفس تتشوق لتفصيله بعد ذكره مجملا، والحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب [٤].

**وشواهده من القران الكريم كثيرة؛ منها:**

قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَهُۥ قَرِينٗا فَسَآءَ قَرِينٗا﴾ [النساء:٣٨].

فـ(ساء) هنا بمعنى (بِئْسَ)، وفاعلها الضمير المستكن، و(قرينا) هو تمييز لذلك الضمير؛

(١) ينظر: شرح ابن يعيش، (٧/ ١٣١).
(٢) ينظر: شرح الألفية، للشاطبي، (٤/ ١٠).
(٣) الكتاب، (٢/ ١٧٦).
(٤) ينظر: حاشية الدسوقي، (٣/ ٩١).

أي هو المفسّر، وقد تأخر عليه وجوبا [1].

ومنه قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف:٥٠].

فالفاعل ضمير مستتر عائد على المفسّر المذكور مؤخرا؛ أي (بِئسَ البدل للظالمين).

ومنه في النظم قول الشاعر[2]:

لنعم موئلاً المولى إذا حُذِرَتْ بَأْساءُ ذي البغيِ واستيلاءُ ذي الإحَنِ

حيث رفع الفعل (نِعْم) ضميرًا مستترًا فسره التمييز الذي بعده (موئلًا).

ومنه أيضا قول الآخر[3]:

نعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلّا وكَانَ لمرتاعٍ بِها وزرا

حيث عاد الضمير المستتر في(نعم) على(امرىء) وهو متأخر لفظا ورتبة، وهذا الموضع ممّا يغتفر فيه عود الضمير على المتأخر[4].

## ثانيها: الضمير المجرور بـ(رُبّ):

وهو أن يكون الضمير مجرورا بـ(رُبّ)، ومفسره تمييز يأتي بعده، ويشترط فيه ما اشترط في ضمير (نِعْمَ وبِئْسَ) في وجوب كون مفسره تمييزا نكره؛ وذلك كقولنا: (ربّه رجلا).

يقول المالقي: "فإن دخلت على مضمر فلا يكون إلا مفسرا بنكرة منصوبة" [5].

(١) ينظر: **البحر المحيط**، (٣/ ٢٤٨).
(٢) البيت من **البسيط**، ولا يعرف قائله **شرح ابن عقيل**، (٢/ ١٦٢)؛ **والمقاصد النحوية**، (٤/ ٦).
اللغة: موئلا» الموئل هو الملجأ و المرجع «حذرت» مبنى للمجهول- أى: خيفت «بأساء» هى الشدة «الإحن» جمع إحنة - بكسر الهمزة فيهما - و هى الحقد و إضمار العداوة.
(٣) البيت من **البسيط**، وهو بلا نسبة في **أوضح المسالك**، (٣/ ٣٧٥)؛ **وشرح الأشموني**، (٢/ ٣٧٥)؛ **وشرح التسهيل**، (١/ ١٦٣).
(٤) ينظر: **شرح الأشموني**، (٣/ ٣٢).
(٥) **رصف المباني**، (ص٢٠٦).

ويخالف ضمير(نِعْمَ وبِئْسَ) بلزوم كونه مفردا مذكرا، يقول ابن هشام: "إن جرّت ضميرا فلا يكون إلا ضمير غيبه مفردا مذكرا مرادا به الفرد المذكر وغيره، ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز" [١] . يقول ابن عصفور: "وذلك لأن العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بتركه من (وذر) و(ودع)".

وإن كان الكوفيون جوزوا مطابقته للتمييز، فيجوز أن يقال :(ربّهُ رَجُلا)، و(ربّهَا امرأةٍ)، و( ربُّهُما رَجُلينِ)، أو امرأتينِ [٢].

وليس لهذا الموضع شاهد من القرآن الكريم؛ حيث لم ترد (رُبّ) في القرآن الكريم إلا مرة واحدة في سورة الحجر على كثرة وقوعها في لسان العرب [٣].

ومنه في النظم قول الشاعر[٤]:

ربَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إلى مَا  يُورِثُ المَجْدَ دَائِباً فأَجَابُوا

فأتى بالضمير مفرد في (ربّه)، مفسرا بتمييز مجموع مطابق للمفسر، جاء بعده وجوبا.

وقول الآخر[٥]:

وَاهٍ رَأَيْتُ وَشِيْكًا صَدْعَ أَعْظُمِه ... وَرُبَّهُ عَطِبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ

فجاء المفسر متأخرًا لفظا ورتبة(عطبا) عن الضمير في رَبّهِ. يقول الشيخ خالد الأزهري:"جعل ذلك بإفراد الضمير؛ استغناءً بمطابقة التمييز للمعنى المراد"[٦].

(١) شرح شذور الذهب، (ص٢٩٣).
(٢) ينظر: همع الهوامع، (٢/ ٣٥١).
(٣) ينظر: معاني الحروف، للرماني، (ص١٠٩).
(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك، (٣/ ١٩)؛ والدرر، (٤/ ١٢٨)؛ وشرح الأشموني، (١/ ١٨٧)؛ وشرح التصريح، (٢/ ١٤).
(٥) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر، (٤/ ١٢٧)؛ وشرح الأشموني، (٢/ ٢٨٥)؛ وشرح ابن عقيل، (٢/ ٣٥٦).
(٦) التصريح، (٢/ ٢٣٥).

ونص النحاة على أن الضمير لا يفسر بالتمييز إلا في هذين البابين باب ( نِعْمَ) و (رُبّ) [1].

## ثالثها: الضمير المرفوع بأول الفعلين المتنازعين:

وذلك في إعمال الفعل الأول على اختيار البصريين؛ فإن احتاج الفعل الأول لمرفوع فالبصريون يضمرونه ولا يحذفونه؛ لامتناع حذف العمدة عندهم؛ وذلك نحو قولهم: (ضَرَبنِي وَضَربْتُ زيدا). ففاعل ضربني ضمير عائد على زيد المتأخر لفظا ورتبة.

يقول الشيخ الازهري:" وجاز الإضمار قبل الذكر في هذا الباب الذي نحن فيه؛ وهو باب التنازع نثرا ونظما؛ نحو قول بعض العرب: (ضَربوني وضَربت قومَك) بالنصب، حكاه سيبويه"[2].

ومنه في النظم قول الشاعر:[3]

جَفوني ولمْ أجف الأخلاءَ إنّني  لِغيرِ جميلِ مِن خَليلي

فالواو فاعل (جفا) وهو عائد على (الأخِلاء) المتأخر لفظا، أعمل العامل الثاني (لم أجف) في المعمول المتأخر (الأخلاء)، فنصبه على أنه مفعول به؛ وأعمل العامل الأول،(جفوني) في ضميره (واو الجماعة)؛ ولزم – على هذا – عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وهو جائز في هذا الباب؛ لأن المرفوع لا بد من ذكره في مثل هذا الشاهد.

ومنه قول الآخر[4]:

هَويتَني وهويت الخرد العربا أزْمانَ كُنتُ مَنوطًا بي هَوى وَصِبا

(١) ينظر: **حاشية الدسوقي**، (٣/ ٩٨).
(٢) **شرح التصريح**، (١/ ٤٨٤).
(٣) البيت من **الطويل**؛ وهو بلا نسبة في **المغني** ، (٢/ ٤٨٩)؛ **والتصريح**، (١/ ٤٨٤)؛ **وشرح الأشموني**، (٢/ ٦٠)؛ وشرح **التسهيل**، (١/ ١٦٣).
(٤) البيت من **البسيط**؛ ولم يعلم قائله، **التذييل**، (٣/ ١٥٢)؛ **والبحر المحيط**، (٢/ ٢٩٥)؛ **الهمع**، (٢/ ١٠٩)؛ **الدرر**، (٢/ ١١٣).

فالتاء فاعل في: هويتني، وهي عائدة على الخرد؛ المتأخر لفظا ورتبة.

وإن كان الكسائي وهشام والسهيلي على حذفِ الفاعل في كل ذلك بناءً على رأيهم من إجازة حذف الفاعل، وحسنه عندهم الفرار من الإضمار قبل الذكر" [(١)].

**رابعها: الضمير المبدل منه المفسر:**

وذلك بأن يقع المفسر بدلا من الضمير؛ نحو قولهم: (ضربته زيدا) وإبدال الظاهر من المضمر؛ أجازه النحاة مطلقا؛ إذا كان الضمير المبدل منه الغائب، واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء:٣].

فـ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ بدل من الواو في (أَسرُّوا) بدل كل من كل، وقد أخر المفسر عن ضميره؛ وهو الواجب أن يكون المبدل بعد المبدل منه .

ولهذا الموضع شواهده من القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾ [المائدة:٧١].

فـ(كثير) مفسر الضمير الواو، وقد تأخر عنه وجوبا كونه بدلًا منه.

ومنه في النظم قوله[(٢)]:

على حالةٍ لو أنَّ في القَومِ حاتِمًا  على جُودِه لضَنَّ بالماءِ حاتِمِ

حيث جر (حاتم) على أنّهُ بدل من الهاء في (جوده) وقد تأخر عنه، فالقافية مجرورة.

ومنه قول الاخر[(٣)]:

(١) ينظر: **همع الهوامع**، (١/ ٩٧).
(٢) البيت من **الطويل**، وهو للفرزدق في **ديوانه**، (٢/ ٢٩٧)؛ **ولسان العرب**، (١٢/ ١١٥)؛ **والمخصص**، (١٧/ ١٤).
(٣) البيت من **الرجز**، وهو بلا نسبة في الكتاب، (١/ ٢٥٥)؛ وشرح أبيات **المغني**، (١/ ٣٥١)؛ **والهمع**، (١/ ٦٦) قرقرى: موضع مخصب، كوانسا: يقال: كنس الظبي وبقر الوحش دخل كناسه، أي :بيته.

قَد أصْبَحت بِقرقرى كوانسا  فَلا تلُمه أنْ ينامَ البائسا

على أحد الأوجه أن (البائسا) بدل من الهاء في (تَلُمهُ) وقد تأخر عليه[1]. يقول الكسائي: "يجوز أن يوصف الضمير للترحم عليه والتوجع له، فالبائس صفة لضمير المفعول به، وهو الهاء في تلمه".

ومن ذلك – أيضا – ماحكاه الكسائي: (اللّهمّ صلّ عليهِ الرؤوفِ الرحيمِ). فالرؤوف بدل من الضمير المجرور في (عليه)، وهو مفسر له[2].

**خامس المسائل: الضمير المخبر عنه بالمفسر:**

وهو ما وقع فيه المفرد خبرا للضمير المرفوع مفسر له" [3].

ويقول ابن هشام: "أن يكون مخبرا عنه بمفسره" [4].

وقد استشهد النحاة بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ﴾ [الأنعام:٢٩].

فـ(إن) نافية وهي مبتدأ، وقوله: (إلا حياتنا الدنيا) خبر له.

يقول الزمخشري: "هذا ضمير لا يعلم ما يعني به إلا بما يتلوه من بيانه، وأصله: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا، ثم وضع الضمير موضع الحياة؛ لأن الخبر يدل عليها ويبينها" [5].

ومن ذلك قول العرب: (هي النّفسُ تحملُ مَا حملَّتْ).

وقولهم: (هيَ العربُ تقولُ مَا شاءتْ).

(١) ينظر: الهمع، (١/ ٢٢٣).
(٢) ينظر: حاشية الدسوقي، (٣/ ٩٧).
(٣) الكواكب الدرية، (٢/ ١٠٨).
(٤) شرح شذور الذهب، (ص١٣٤).
(٥) الكشاف، (٣/ ١٨٧).

فالأصل (النفس النفس)، وكذلك (العرب العرب )، ثم عدل إلى الضمير؛ لما في التكرار من التنافر؛ فهي مبتدأ والعرب خبر والضمير عائد على العرب المتأخر [١].

**سادسها: ضمير الشأن أو القصة :**

وهو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية، ويكون دالا على قصد المتكلم[٢]، ويسميه البصريون ضمير الشأن والحديث ؛ إذا كان دالا على مذكر ، وضمير القصة إذا كان دالا على مؤنث، "وضابط التذكير والتأنيث أنه إذا كان في الجملة المفسرة مؤنث عمدة أنث، نحو: هي هند قام أبوهما إلا ذكر؛ فلا يجوز :هي بنيت غرفة" [٣].

ويسميه الكوفيون ضمير المجهول؛ لأنه لا يدرى عندهم ما يعود عليه[٤].

ولا يفسر إلا بجملة، فأما المفرد فلا يكون مفسرا له، وعائد هذا الضمير هو الجملة الواقعة بعده؛ وهي متأخرة لفظا ورتبة؛ حيث إنها خبرٌ له، والخبر رتبته التأخير.

يقول ابن يعيش: "وقد يقدمون قبلها ضميرا يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبرا عن ذلك الضمير، وتفسيرا له، ويوحدون الضمير؛ لأنّهم يريدون الأمر والحديث" [٥]. وقدر النحاة من معنى الجملة التي تأتي بعده اسما جعلوا ذلك الضمير يفسره ذلك الاسم المقدر، ويلزم هذا الضمير الإفراد والغيبة؛ وذلك كالمعود اليه؛ فالمعود اليه إما مذكر وهو- الأغلب - أو مؤنث [٦].

واستشهد النحاة على ذلك بآيتين كريمتين؛ وهما: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾

(١) ينظر: حاشية الدسوقي، (٣/ ٩٣).
(٢) ينظر: المفصل، (ص١٦٦).
(٣) حاشية الدسوقي، (٣/ ٩٣).
(٤) ينظر: شرح شذور الذهب، (ص١٧٤)؛ والتذييل والتكميل، (٢/ ٢٦٧).
(٥) شرح المفصل ، (٢/ ٣٣٤).
(٦) ينظر: تعليق الفرائد، (٢/ ١٢٠).

[الإخـلاص:١].

فـ(هـو) ضمـير الشـأن والقصـة، ومضمـون الجملـة مفـسر لضمـير الشـأن. يقـول ابـن عاشـور وضمـير (هـو) ضمـير الشـأن ؛لإفـادة الاهتـمام بالجملـة التـي بعـده، وإذا سـمعه الذيـن سـألوا تطلعـوا إلى مـا بعـده"

ومنه قوله تعالى:﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [الأنبياء:٩٧].

فالضمـير (هـي) ضمـير القصـة والشـأن؛ أي فـ(إذا القصـة شـاخصة أبصـار الذيـن ظلمـوا)، وفـسر ضمـير الشـأن بالجملـة الواقعـة خـبرا لـه، أورد الآلـوسي : (هـي) ضمـير الأبصـار فهـو ضمـير مبهـم يفـسره مـا في حيـز خـبره، وعـود الضمـير عـلى متأخـر لفظـا ورتبـة في مثـل ذلـك جائـز عنـد ابـن مالـك ،وغـيره كـما في ضمـير الشـأن" [(١)].

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴾ [الحج:٤٦].

فالضمـير في (إنهـا) ضمـير القصـة أو الشـأن؛ أي فـإن الشـأن أو القصـة هـو مضمـون الجملـة بعـد الضمـير، أي: فـإن الحـال أنـه لا يعتـد بعمـى الأبصـار، ولكـن الـذي يعتـد بـه عمـى القلـوب التـي في الصـدور.

ومنه في النظم قول الشاعر[(٢)]:

إذا متُّ كانَ الناسُ صِنفانِ شامتٌ وآخرُ مثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

أضمـر في كان ضمـير الشـأن والحديـث، وأوقـع الجملـة بعـده تفسـيرا لـه [(٣)]. فخـبر (كان) هنـا ضَمـيرُ الشَّـأنِ المَحْـذوفُ، والتَّقْديـرُ: كان الشَّـأنُ. والنَّـاسُ: مُبْتـدَأٌ، وصِنْفـانِ: خَـبَرُه.

(١) ينظر: **روح المعاني**، (١٧/ ٩٣).
(٢) البيـت مـن **الطويـل**؛ وهـو للعجـير السـلولي في **الأزهيـة**، (ص١٩٠)؛ و**تخليـص الشـواهد**، (ص٢٤٦)؛ و**خزانـة الأدب**، (٩/ ٧٢)؛ وبـلا نسـبة في **أسرار العربيـة**، (ص١٣٦).
(٣) ينظر: **شرح المفصل**، (٣/ ١١٦).

ومنه قول الاخر[١]:

هي الشِّفَـاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْـهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُول

جعل في (ليس) ضميرا لم يتقدمه ظاهر، ثم فسره بالجملة من المبتدأ والخبر التي هي خبر له. والتقدير: وليس الأمر شفاء الداء مبذول منها، فاسم ليس ضمير الشأن محذوف، وخبرها الجملة الاسمية (شفاء الداء مبذول منها).

(١) البيت من **البسيط**؛ وهو لهشام بن عقبة في **الأزهية**، (ص١٩١)؛ و**الأشباه والنظائر**، (٥/ ٨٥)؛ ولذي الرمة في **شرح أبيات سيبويه**، (١/ ٤٢١).

## المبحث الرابع :

## الضمير مع مفسره عند المفسرين [1]

لقد كان للنحاة الفضل في ضبط عائد الضمير، وفيما قرروه من مسائل في هذا الباب، والمتلمس لظاهرة علاقة الضمير بمفسره في التنزيل الكريم يجد أنها قد جرت على هذا السمت من القواعد والأصول، واعتد المفسرون بهذه القواعد في كثير من توجيههم للآيات مما ظاهرها مخالف للنظر النحوي الذي ذهب إلى وجوب عودة الضمير إلى مفسره، مع اعتمادهم على ركائز أخرى مرتبطة بهذه القواعد، منها السياق اللغوي، والمقام، ومناسبة نزول الآية، وفهم السامع، يقول ابن عاشور - وهو من اعتمد على هذه الركائز كثيرا في تفسيره - : "والاعتماد في مراجع الضمير على قرائن الكلام على عادة العرب في الإيجاز، والاعتماد على فطنة السامع فإنهم أمة فطنة". خاصة إذا لم يتقدم ذكر لفظي للعائد؛ فمن ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن:١٦].

اختلف في مرجعية الضمير في (استقاموا)، فقيل: تعود على (فمن أسلم)[2]، وقيل: يعود إلى الجن والإنس [3].

ومنه قوله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً ۚ وَٱللَّهُ قَدِيرٌ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الممتحنة: ٧].

فالضمير (منهم)عائد على العدو من قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾ [الممتحنة: ١].

وبين الضمير ومرجعه وجه كامل تقريبا، ولكن الآيات جاءت في سياق موضوع واحد [4].

ومنه – أيضا – قوله تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ [المزمل: ١٠].

---

(١) وقد قامت عدة دراسات في هذا الموضوع بما يغني عن الاعادة هنا، وسوف يكون مقتصرا على ذكر نماذج يسيرة من الآيات القرآنية في هذا الموضع.

(٢) ينظر: **البحر المحيط**، (٨/ ٣٤٤).

(٣) ينظر: **الكشاف**، (٤/ ٦٢٩).

(٤) ينظر: **التحرير والتنوير**، (١٣/ ١٥١).

فالضمير (هم) عائد على المشركين، ولم يتقدم لهم ذكر؛ فيكون ذلك من الضمائر التي استغني عن ذكر معادها، للعلم به عند السامعين. وكذلك في ﴿يَقُولُونَ﴾ الضمير عائد على المشركين؛ ولم يتقدم له معاد؛ فهو من الضمائر التي استغني عن ذكر معادها بأنه معلوم للسامعين [١].

ومنه – أيضا – قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ﴾ [الحاقة: ٢٧].

فالضمير (ليتها) عائد إما إلى موتة الدنيا، أي: (ليتها لم يكن بعدها رجوع ولا حياة)، أو عائد على معلوم مفهوم من السياق، أي: (ليت حالتي عند مطالعة الكتاب) [٢]. ولم يرد في الآية ذكر موتة الدنيا، ولا ذكر المصيبة، فهو على الاحتمالين عائد على مقدر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا﴾ [الجمعة: ١١].

فالضمير (إليها) خصت به التجارة تغليبا للأهم، ولأن الحديث الذي نزلت به الآية عنده هو مجيء دحية من الشام، واكتفى به عن ضمير اللهو؛ يقول ابن عطية:" قال إليها ولم يقل إليهما تهما بالأهم؛ إذ كانت سبب اللهو، ولم يكن اللهو سبب لها" [٣].

وهكذا توجه النحاة والمفسرون في دراسة النص القرآني في الاعتداد بالسياق اللغوي والمقامي في البحث عن مرجع الضمير، وعن مطابقته له، خاصة إذا لم يكن مرجع الضمير ظاهرا، قدروه مفهوما من السياق، أو من القرينة اللفظية التي تحدده.

والحمد لله أولا وأخيرا.

(١) ينظر: المصدر السابق، (١٤/ ٢٦٨).
(٢) ينظر: التفسير الكبير، (٣٠/ ١١٣).
(٣) المحرر الوجيز، (٣/ ٢٨).

# الخاتمة

بعد هذه الدراسة لضمير الغائب مع مفسره في الكلام العربي، فإننا نلحظ ما كان للنحاة من فضلٍ في ضبط الضمير مع مفسّره؛ سواء من حيث التذكير والتأنيث، أو من حيث الإفراد والتثنية والجمع، أو من حيث الذكر والحذف، أو من حيث حاجة الضمير إلى مفسّر يتقدمه؛ لأن تفكيك الضمائر على إطلاقه يؤدي إلى الفوضى اللغوية، يقول ابن كمال باشا: "والحق أن التفكيك الذي يقع في الضمائر إن أدى إلى الالتباس في الكلام، والاشتباه في المرام يكون مخلا للفصاحة؛ فلا بد من صون الكلام الفصيح عنه، وإن لم يكن مؤديا إلى ذلك لانسياق الفهم باقتضاء الكلام، ومساعدة المقام إلى المعاني المرادة من الضمائر المنتشرة بسبب التفكيك الواقع فيها"(١).

وقد خرجت الدراسة بأمور منها:

١- إن الأصل في ضمير الغيبة أن يتقدمه مفسّره، وذلك لا خلاف فيه بين النحاة، وقد يخالف هذا الأصل: فيأتي المفسّر بعد ضميره، أو قد لا يذكر في الجملة؛ وذلك ضمن مواضع تأولها النحاة بعضها بالجواز، وبعضها بالوجوب.

٢- أن هناك مواضع قد يوصل لهذا المفسر بما في السياق الحالي واللغوي من دلائل تدل عليه .

٣- إن الاختلاف في توجيه مرجع الضمير في الكلام العربي يدل على ثراء اللغة العربية، وبلاغة القول فيها، مع القدرة على إيجاز اللفظ، وثراء المعنى.

٤- إن الخلاف في تقدير مرجعية الضمير كان محل بحث وتوسع عند المفسرين، وقد ساروا على سمت النحويين في ذلك، واعتمدوا على قرائن أخرى في تعيين مرجع الضمير.

(١) رسائل ابن كمال، (ص٨١).

٥- إن عدم تقييد ضمير الغائب بمرجع محدد - في بعض المواضع -، وفتح المجال أمام القرينة المقامية أعطى لهذا الضمير ميزة عن ضميري المتكلم والمخاطب.

٦- إنّ في دراسة علاقة الضمير مع مفسّره في الكلام العربي مجالاً واسعاً للدرس البلاغي كارتباط ذلك بالإيجاز، والتقديم والتأخير، والالتفات، وكذلك الدرس الفقهي كارتباط ذلك بالأحكام والاختلافات الفقهية؛ بما يكون لَبِنةً جيدةً للبحث والدراسة.

والحمد لله من قبل ومن بعد.

# المصادر والمراجع


١- **الأصول في النحو**، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ) ، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، بيروت - مؤسسة الرسالة،ط٤ ،١٤٣٠هـ.

٢- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، بيروت - دار الفكر، ١٤١٥هـ.

٣- **الأمالي النحوية** ، لابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر ، تحقيق: هادي حسن حمّودي، بيروت - دار النهضة المصرية العربية،ط١، ١٤٠٥هـ.

٤- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، لابن الأنباري عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت: ٥٧٧)، بيروت - دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢هـ.

٥- **الإيضاح في شرح المفصّل**، لابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر ، تحقيق: موسى بناي العليلي، بغداد - مطبعة العاني.

٦- **البحر المحيط**، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، بيروت - دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.

٧- **التحرير والتنوير**، لمحمد الطاهر بن عاشور، تونس - الدار التونسية للطباعة والنشر، ١٩٨٤م.

٨- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجاني أبو عبد الله جمال الدين، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٧م.

٩- **تفسير القرآن العظيم**، لإسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، بيروت - دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ.

١٠- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت: ٨٢٧ هـ)، ط٣، ١٤٠٨هـ.

١١- **التفسير الوسيط**، لمحمد سيد الطنطاوي، القاهرة - دار النهضة، ط١.

١٢- **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، لعبد الرحمن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٣- **الجامع لأحكام القرآن**، لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة - دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ.

١٤- **جامع البيان عن تأويل القرآن**، لمحمد بن جرير بن يزيد الطبري، تحقيق: د. عبدالله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر ، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٥- **الجمل في النحو**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، بيروت - مؤسسة الرسالة، ط٢ ، ١٤٠٥هـ.

١٦- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، للخضري محمد بن مصطفى، تحقيق: د. تركي فرحان المصطفى، بيروت - دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٩هـ.

١٧- **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب**، للشيخ مصطفى محمد الدسوقي، ضبطه: عبد السلام محمد أمين، بيروت - دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ.

١٨- **الخصائص**، لابن جني أبي الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت - دار الكتاب العربي، ١٣٧١هـ.

١٩- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، لشهاب الدين محمود عبد الله الآلوسي، بيروت - دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ.

٢٠- **شرح ابن عقيل**، لعبد الله ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مراجعة: د. محمد أسعد النادري، بيروت - المكتبة العصرية، ط١، ١٤١٧هـ.

٢١- **شرح الأشموني على ألفية بن مالك**، للأشموني أبي الحسن علي نورالدين بن محمد، دار الاتحاد العربي للطباعة، ط٣.

٢٢- **شرح التسهيل**، للأندلسي ابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، القاهرة - هجر للطباعة، ١٤١٠هـ.

٢٣- **شرح التصريح على التوضيح**، للأزهري خالد بن عبدالله، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية .

٢٤- **شرح جمل الزجاجي**، للأ شبيلي أبي الحسن علي بن محمد ابن خروف، تحقيق: د .سلوى محمد عمر عرب، مطابع جامعة أم القرى، السعودية، ط١، ١٤١٩ هـ.

٢٥- **شرح الرضي على الكافية**، لرضي الدين الإستراباذي، بيروت - دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.

٢٦- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، للأنصاري عبد الله بن يوسف ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الهجرة، مطبعة سلمان الفارسي، ١٤١٠هـ.

٢٧- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، لابن هشام الأنصاري عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١.

٢٨- **شرح المفصل**، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلي المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٩- **شرح الملوكي في التّصريف**، لابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، حلب - المكتبة العربية، ط١.

٣٠- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، للسلسيلي أبوعبد الله محمد بن عيسى، تحقيق: عبدالله علي الحسيني الشريف البركاتي مكة المكرمة - المكتبة الفيصلية، ١٩٨٦م.

٣١- **الصاحبي في فقه اللغة العربية و مسائلها وسنن العرب في كلامها**، لابن فارس أبو الحسن أحمد، تحقيق: عمر فاروق الطباع، بيروت - مكتبة المعارف.

٣٢- **صفوة التفاسير**، للصابوني محمد عيد، مكة المكرمة - مكتبة جدة، ١٩٧٦م.

٣٣- **القاموس المحيط**، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: الطاهر الزاوي، الرياض - دار عالم الكتب، ط٤، ١٤١٧هـ.

٣٤- **الكافية في النحو**، لابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية،١٤١٥هـ.

٣٥- **الكتاب**، لسيبويه أبو بشر عمرو بن قنبر، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، بيروت - دار الجيل ، ١٩٩١م.

٣٦- **الكشاف**، لمحمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، رتبه: محمود عبد السلام شاهين ، بيروت - دار الكتب العلمية ،ط١ ،١٤١٥هـ.

٣٧- **لسان العرب**، لابن منظور محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، اعتنى بتصحيحه، أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، بيروت، دار إحياء التراث، ط٢، ١٤١٧هـ.

٣٨- **المصباح في علم النحو**، لناصر بن أبي المكارم المطرّزي، تحقيق: ياسين محمود الخطيب، دار النفائس - دمشق ، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

٣٩- **المصباح المنير في تهذيب تفسير ابن كثير**، لصفي الرحمن المباركفوري، طبعة المكتبة الإسلامية.

٤٠- **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، لمحيي السنة ابو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، بيروت - دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٠هـ.

٤١- **معاني القرآن**، للأخفش أبو الحسن المجاشيعي، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، القاهرة - مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١١هـ.

٤٢- **المفصل**، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، بيروت - دار الجيل، ط٢ .

٤٣- **مفاتيح الغيب**، لأبي عبدالله محمد بن الحسن الرازي، بيروت - دار إحياء التراث، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٤٤- **مقاييس اللغة**، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٧٠م.

٤٥- **المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، العراق - دار الرشيد،١٩٨٢م.

٤٦- **المقتضب**، للمبرد أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق: حسن حمد، بيروت - دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ.

٤٧- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت - دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ.

مجلة تعظيم الوحيين

Kingdom of Saudi Arabia,
Madinah, Endowment for Cherishing
the Two Glorious Revelations,
Serving the Glorious Quran and the Elevated Sunnah
in the Illumed City of the Prophet ﷺ

# Journal of Cherishing the Two Glorious Revelations

**A scholarly, refereed periodical journal, specializing in research related to the Glorious Qur'an and the Elevated Prophetic Sunnah**

## This issue's articles:


- **MEANINGS INFERRED THROUGH REFLECTING ON QUR'ANIC MODES OF READINGS (AL-QIRĀ'ĀT) SŪRAT AL-BAQARAH AS A MODEL**
  Dr. Ṭalal bin Aḥmad bin ʿAlī bin Muḥammad
- **Approach of Sheikh ʿAlī bin Muḥammad al-Miṣrī Regarding Modes of Recitation (al-Qirā'āt) in his Title: al-Ajwibah al-Jaliyah ʿAn al-As'ilah al-Khafiyah**
  Prof. ʿAbdul-Rahman bin Saʿd bin ʿĀ'iḍ al-Juhanī
- **The Methodology of Glorious Qur'an in Inferring Different Rules for Some Familial Issues in Light of the Difference between Qur'anic Modes of Reading (Qirā'āt)**
  Dr. Bushra Ḥassan Hādī al-Yamanī
- **ALLAH'S HONORING OF PROPHETS AND MESSENGERS IN THE QUR'AN**
  Dr. Ḥasan bin Thābit bin Ṣalāḥ al-Ḥāzimī
- **Qur'anic Ayahs Revealed in Relation to ʿUmar bin al-Khaṭāb May ALLAH be pleased with him and his Concordant Judgements – Collected and Studied**
  Dr. Asmā' Muḥammad ʿAbdul Raḥman al-ʿAjlān
- **Regulating Mutual Economic Relationships in Light of the Qur'an and Sunnah**
  Dr. Fahd bin Muḥammad Bakr ʿĀbid
- **THE THIRD PERSON PRONOUN AND ITS ANTECEDENT IN ARABIC SPEECH**
  Dr. Muṭīʿah bint Muḥammad Shuwaiṭ al-Ḥarbī


14

Vol. 14, Issue 7,- 1445 AH - 2024 AD

ISSN 1658-774X